



الهيئة العامة للطرق والكباري

رئيس مجلس الإدارة

عقد مقاولات رقم (٧٦٣ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

أنه في يوم الثلاثاء الموافق ٤ / ٣ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها .. ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية أعمال ازدواج ورفع كفاءة طريق طنح / ميت فارس من الكم (٠٠+٠) حتى الكم (٢+٥٠٠) بطول ٢,٥ كم محافظة الدقهلية (بالأمر المباشر) ، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

(طرف أول)

ثانياً:

و مكتب الوليد للمقاولات ورصف الطرق الكائن مقرها / ١ شارع الابطال - منشية مبارك - ثاني الزقازيق وشكلها القانوني شركة أفراد والمصنفة شركة كبيرة سجل تجاري رقم / ١٦٦٠١٢ بطاقة ضريبية رقم ٢٩٦-٤٣٦-٣٦٩ مأمورية ضرائب الزقازيق ثاني كود بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء رقم ٢٣٢٩ فنة ثالثة تصنيف اعمال طرق تنتهي في ٢٠٢٥/٤/١٤ تليفون رقم ٠١٠١٩٦٦١٨٢٦ فاكس رقم م بريد الإلكتروني، ويمثلها السيد/ وليد حمدي محمد عطية الجنسية / مصري بطاقة رقم قومي / ١١٩٢ ٢٧٧١١١٦١٢٠ بصفته / مدير المكتب بموجب السجل التجاري بصفته المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ أعمال ازدواج ورفع كفاءة طريق طنح / ميت فارس من الكم (٠٠+٠) حتى الكم (٢+٥٠٠) بطول ٢,٥ كم محافظة الدقهلية (بالأمر المباشر) ضمن المرحلة الأولى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" (بالأمر المباشر) وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول . وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٧ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات للتعاقد على أعمال ازدواج ورفع كفاءة طريق طنح / ميت فارس من الكم (٠٠+٠) حتى الكم (٢+٥٠٠) بطول ٢,٥ كم محافظة الدقهلية (بالأمر المباشر) .

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصته لجنة الاتفاق المباشر بجلستها المعقودة من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١٩,٩٨٧,٥١٨ جنيه (فقط تسعة عشر مليون وتسعمائة سبعة وثمانون ألف وخمسمائة وثمانية عشر جنيه لا غير) ، والذي تمت الترسية عليه ، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي :

البند الأول

يُعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد رقم (بدون) المؤرخ (بدون) ، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتمماً ومكملاً لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه

- ١- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
- ٢- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.
- ٣- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.
- ٤- ملحق (٤): البرنامج الزمني للتنفيذ.